الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المملكة العربية السعودية
(29 شوال 1444هـ - 19 مايو/ أيار 2023م)

ق/32(05/23)/07-خ(10496)

كلمة

سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة

الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

فــي

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين

التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (32)

المملكة العربية السعودية

2023/5/14

سعادة الأستاذ عبد المحسن سعد الخلف

رئيس وفد المملكة العربية السعودية – رئاسة الدورة 32 للقمة العربية

سعادة الأستاذة ليلى مختاري

رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – رئاسة الدورة 31 للقمة العربية،

صاحبات وأصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أتشرف بداية أن أتوجه بالتهنئة إلى سعادة الأستاذ عبد المحسن سعد الخلف – رئيس وفد المملكة العربية السعودية، على تسلمه رئاسة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للدورة (32) للقمة العربية على مستوى كبار المسؤولين، كما أتشرف بتوجيه الشكر سعادة الأستاذة ليلى مختاري – رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على الجهود بالتنسيق مع الأمانة العامة خلال ترأسها للدورة (31) للقمة العربية.

وحيثُ أن هذا هو الاجتماع الأول في إطار التحضير للقمة العربية في دورتها (32)، فيستوجب أن أتوجه باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالشكر إلى المملكة العربية السعودية ملكاً وحوكمةً وشعباً، على كرم الضيافة وحسن الوفادة، وعلى التنظيم الجيد لأعمال القمة، والتواصل على مدار الساعة مع الأمانة العامة للإعداد الموضوعي واللوجستي، بما أسهم في تنظيم أعمال هذه القمة الهامة في أفضل الظروف وأيسرها.

تُشكل هذه القمة أهمية خاصة ليس فقط في موضوعاتها بل أنها تشهد عودة الجمهورية العربية السورية إلى بيتها، بيت العرب جامعة الدول العربية، ونرحب ترحيب خاص بالوفد السوري المشارك معنا برئاسة سعادة الدكتورة رانيا أحمد – معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، مؤكدين على التعاون معهم، بما يسهم في دعم الأوضاع التنموية الاقتصادية والاجتماعية في سورية الشقيقة.

سعادة الرئيس،

صاحبات وأصحاب السعادة،

حرصت الأمانة العامة من خلال قطاعيها الاجتماعي والاقتصادي، وبالتنسيق مع الدول الأعضاء ورئاسة القمة، على إعداد مشروع جدول الأعمال، انطلاقاً من الموضوعات التي تمثل أولوية في العمل التنموي العربي المشترك، ووفقاً للمعايير المعتمدة في هذا الشأن، وبالتركيز على الفئات الضعيفة في المجتمع، وبما يعزز من جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والمقررات العربية والدولية ذات الصلة، لتُشكل تلك الموضوعات في مجملها، انطلاقة جديدة تأخذ في الاعتبار التطورات والتحديات، وتعزيز مسيرة التنمية العربية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

انطلاقاً مما تقدم، تُمثل موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي، وتفعيل اتفاقيات النقل العربية، مسائل تُعزز من التجارة البينية العربية وتسهيل النقل والبضائع.

كما يُشكل موضوع تفعيل السياحة العربية من خلال وضع استراتيجية في هذا المجال تطوراً وتحركاً لهذا القطاع الهام جداً، ليس فقط في التشغيل بل للترويج لعراقة المنطقة العربية وتراثها وطبيعتها الخلابة، وتأكيداً على سماحة شعوبها، وتتفقون معي أن ثورة الاتصالات والمعلومات أصبحت عنصراً رئيسياً لا يمكن الاستغناء عنه، بل هي التي تُشكل شق رئيسي من الحياة اليومية للإنسان العربي في تواصله، ووضع الخطط والبرامج في كافة المجالات.

صاحبات وأصحاب السعادة،

مواصلة لاهتمام جامعة الدول العربية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم الجهود الرامية إلى إدماجهم الكامل في المجتمع، تأتي مبادرة معالي السيد أحمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية، المتمثلة في العِقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 – 2032)، لتمثل نقلة نوعية هامة في هذا المجال، ليس فقط على المستوى العربي بل أيضاً على المستوى الدولي، حيثُ أن هذا العِقد يتضمن مبادرات مبتكرة وجديدة تُعزز من جهود تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما في مبدئها الهام "العيش باستقلالية"، وكذلك "التصنيف العربي للإعاقة" كأول تصنيف إقليمي في العالم، وغير ذلك من الأمور الهامة التي سيشعر بها أهلنا من الأشخاص ذوي الإعاقة حال تنفيذ هذا العِقد.

وأخذاً في الاعتبار استمرار بعض تداعيات كوفيد 19، وغيرها من تحديات، وتأثير ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التنموية، فمعروض على المجلس أيضاً في هذا الإطار، تصور متكامل يرمي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية بمختلف أبعادها وقطاعاتها، وبما في ذلك أيضاً المبادرات ذات الصلة بكبار السن.

صاحبات وأصحاب السعادة،

في ختام كلمتي أؤكد مجدداً على تعاوننا مع الرئاسة والدول الأعضاء، لتنفيذ ما سيصدر عن هذه القمة الهامة من قرارات، منتهزه هذه الفرصة لأؤكد على أهمية تعزيز دور العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، من خلال دعم مجالسه الوزارية ولجانه المتخصصة، ومؤسسات العمل العربي المشترك، ليسهم بشكل فاعل في استكمال مسيرة التنمية العربية، والقيام بالدور الهام للتخفيف من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يشهدها الأشقاء في السودان، وكذلك في الدول العربية التي تشهد صراعات وتحديات، ولا يفوتني أن أذكر ما تتعرض له دولة فلسطين من اعتداءات متكررة من إسرائيل – القوة القائمة بالاحتلال، وما تخلفه من أثار إنسانية صعبة، وتأثيره السلبي على المقدرات والمكتسبات التنموية للشعب الفلسطيني الشقيق.

وفقنا وفقكم الله لما فيه الخير لشعوب أمتنا العربية

وشكرا،،،،،